وثيقة رسمية تكشف مؤامرة تدمير أدلّة إدانة مبارك

الخميس 4 ديسمبر 2014 12:12 م

كشف موقع "العربي الجديد" النقاب عن وثيقة رسمية بحوزته صادرة من الاستخبارات العامة المصرية، تؤكد مؤامرة إتلاف أدلة تدين الرئيس المخلوع، حسني مبارك، ووزير داخليته، حبيب العادلي، و**6** من كبار مساعديه، بقصد تبرئتهم في قضية قتل المتظاهرين، إبان ثورة **25** يناير **2011**، وإتلاف التسجيلات في الفترة نفسها والنطاق الزمني فقط، والتي حددت المحكمة أن تكون محل التحقيقات.

وتحمل الوثيقة، المُدوّن عليها في بدايتها "سري للغاية" صادرة بتاريخ **16** مارس **2011**، وموجّهة من الاستخبارات العامة إلى النائب العام المساعد الأسبق المستشار، عدنان فنجري، وجاء فيها "أنه بالإشارة لطلب النيابة رقم **19** لسنة **2011** بتاريخ **13** مارس عام **2011**، في شأن طلب أشرطة تسجيل كاميرات المراقبة بالمتحف المصري خلال الفترة من **25** يناير وحتى **3** فبراير فإنه مرفق بهذه الوثيقة **6** أشرطة فيديو، تمّ تسجيلها خلال الفترة من **1** فبراير وحتى **3** منه فقط.

أما المدة من **25** يناير وحتى **31** منه، وهي الفترة التي تُظهر قتل الشرطة للمتظاهرين، والفترة التي حددتها المحكمة ضمن النطاق الزمني للقضية، واستبعدت ما بعدها من أحداث، فقد تم التسجيل عليها".

وذكرت الاستخبارات، في ردّها في الوثيقة، أن "هذا النظام تم تركيبه منذ عام **1995** ولا يقوم بالتسجيل الأوتوماتيكي للكاميرات، إنما يعتمد على الإنذار وأفراد التشغيل". وأكد المستشار، مصطفى سليمان، المحامي العام الأول لنيابات استئناف القاهرة وقاضي التحقيقات مع مبارك، في قضية قتل المتظاهرين وقضايا الفساد، والذي حملت الوثيقة توقيعه في أعلاها لجهة اليسار، صحة الوثيقة.

ولفت إلى أنه "كان يوجد كاميرات موضوعة في **3** أماكن في منطقة ميدان التحرير: في المتحف المصري وفي الجامعة الأميركية ومجمع التحرير".

وأضاف أنه "قام بمراسلة هذه الجهات، فعمدت إدارة المتحف إلى إرسال خطاب إلى النيابة العامة، تؤكد لها أنه يتمّ إرسال التسجيلات بشكل مباشر إلى الاستخبارات العامة، وهو أمر معتاد من قبل الثورة".

وبدورها خاطبت النيابة جهاز الاستخبارات العامة من أجل إرسال أقراص مدمجة بالتظاهرات والأحداث، فردّت أجهزة الاستخبارات على النيابة بالوثيقة التي كانت ضمن ملف قضية مبارك وقتل المتظاهرين. وهو ما يوضح أن إتلاف التسجيلات تمّ خلال تواجدها في جهاز الاستخبارات العامة.